حقوق المرأة أثناء النزاع المسلح: دليل للنشطاء

أصدرت منظمة العفو الدولية دليلاً حول استخدام القانون لحض الحكومات على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها تجاه النساء في النزاع المسلح. ويستهدف الدليل أولئك الذين لديهم تأثير على الخدمات العامة، مثل المحامين والمدرسين وأفراد الشرطة، فضلاً عن نشطاء ومجموعات حقوق الإنسان. وهو يشكل جزءاً من مجموعة أدوات مخصصة للنشطاء المشاركين في حملة أوقفوا العنف ضد المرأة التي تقوم بها منظمة العفو الدولية.

لقد تعرض عدد لا يحصى من النساء لجرائم العنف في أوقات النزاع المسلح. والعنف ضد النساء في الحرب واسع النطاق وغالباً ما يكون منهجياً.

ويترتب على الدول واجب ضمان حق المرأة في عدم التعرض للعنف في أي إطار كان - - الحرب أو السلام أو المنزل أو الشارع - - وبصرف النظر عن هوية الجاني - - الأب أو الشريك أو المقاتل أو الجندي. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تناول القانون الدولي في مختلف المجالات الظاهرة العالمية للعنف ضد المرأة.

والمشكلة هي أن أولئك الذين يملكون سلطة تحقيق تغيير شامل في حياة المرأة يتقاعسون عن اتخاذ أي إجراء. ونظراً للفجوة القائمة بين المعايير الخاصة بحقوق المرأة والوضع على أرض الواقع، فإن ضمان احترام القانون وتنفيذه يتطلب من دعاة حقوق المرأة بذل جهد جاد. ويبين هذا الدليل كيف يمكن استخدام القانون كأداة لتحدي الحكومات ودفعها إلى ترجمة الحقوق إلى حقيقة واقعة بالنسبة للنساء.

وللاطلاع على دليل، ترجمة الحقوق إلى واقع ملموسة: العنف ضد المرأة أثناء النزاع المسلح، يرجى زيارة موقع الإنترنت:
http://www.amnesty.org/en/library/info/ACT77/050/2005/en

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: 5566 7413 20 44+
منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org/news